University of Thi-Qar Journal of Humanties Science
Website: jedh.utq.edu.iq Email: utjedh@utq.edu.iq

الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على الميزانية العامة للدولة العراقية 1932–1929

The global economic crisis and its impact on the general budget of the Iraqi state 1929–1932

م.د اثمار عبد الحسين مطلك الموسوي

جامعة ذي قار – كلية التربية للعلوم الإنسانية

Dr. Ithmar Abdul – Hussein Mutlaq AlMoussawi

البريد الالكتروني : athmaar1979@gmail.com

الكلمات المفتاحية : الازمة العالمية ، الميزانية العامة ، الاقتصاد العراقي

Abstract

The main objective of the research is to study and analyze the impact of the global crisis on the general budget of the Iraqi state, and the research reached some conclusions, including that Iraq's link to the capitalist market early by the British occupation, and the imposition of dependency and hegemony and specialization in the production of raw materials that were directed mainly for export, The adoption of the Iraqi financial situation on agriculture, which significantly reduced prices, also affected the state revenues. The financial situation was critical when the Iraqi government received payments from the Iraqi Oil Company, Then facilitate bridging the accumulated

deficit in the general budget of the state, was the end of the fiscal year 1932 the end of the effects of the crisis on the general budget .

الملخص

شكلت الأزمات الاقتصادية جزءاً من النظام الرأسمالي ، الذي تعرض إلى تقلبات اقتصادية أثرت على اقتصاديات الدول بين مدة وأخرى ، وقد كانت أزمة الكساد العالمي أكثر شدة وعمقاً وشمولية وتأثيراً على الدول النامية ومنها العراق ، ولذلك كان الهدف الأساسي للبحث هو دراسة وتحليل اثر ألازمة العالمية على الميزانية العامة للدولة العراقية ، وتوصل البحث إلى بعض الاستنتاجات منها أن ارتباط العراق بالسوق الرأسمالي في وقت مبكر بفعل الاحتلال البريطاني ، وفرض التبعية والهيمنة والتخصص في إنتاج المواد الأولية التي كانت توجه أساساً للتصدير ، كانت احد ابرز الاسباب في حدوث تلك الازمة الاقتصادية ، اذ تدهورت صادرات العراق الرئيسية بسبب انخفاض الطلب العالمي ، وتكديس الإنتاج ، فحصل الهبوط المفاجئ والحاد لأسعار السلع الأساسية الدولية ، فتراجعت أسعار الصادرات منذ عام 1930 تراجعا كبيرا، كما ان اعتماد الوضع المالي العراقي على الزراعة ، والتي انخفضت أسعارها بصورة ملموسة ، أثرت بدورها على عائدات الدولة 0 كان الموقف المالي حرجا حين استلمت الحكومة العراقية مبالغ نقدية من شركة النفط العراقية ، فاستطاعت حينئذ سد العجز المتراكم في الميزانية العامة للدولة ، فكانت ختام سنة 1932 المالية نهاية أثار الأزمة عن الميزانية العامة 0

المقدمة

لقد لازمت الحياة الاقتصادية تغيرات عديدة ومستمرة ، فقد مر التطور الاقتصادي بمراحل من الازدهار والانغلاق ، وقد تعرض النشاط الاقتصادي الرأسمالي للعديد من الأزمات المفاجئة ، إلا أن ما يتفق عليه الاقتصاديون أن أزمة الكساد الكبير (1929–1932) كانت الأعمق والأقوى حيث وصفت انها أعنف أزمة عرفتها البشرية خلال القرن العشرين ، فارتأينا اخذ تأثيرها على الميزانية العامة العراقية ، من أجل فهم مقدار التأثيرات التي تعرضت لها هذه الميزانية والأوضاع الاقتصادية قبيل حدوث هذه الأزمة ، فقد خضع العراق لفترات عديدة لمصالح الدولة المنتدبة ، لذا فليس من المستغرب أن تكون معظم الأزمات ألاقتصاديه الحادة التي شهدها العراق أزمات دوليه نابعة من وراء حدوده ، بفعل ربط العراق بالاقتصاد العالمي 0

كان ابرز هذه الأزمات أزمة الكساد العالمي والتي امتدت(1929–1932) وقد كان العراق في حينها خاضعا للانتداب البريطاني ، كما تزامنت هذه الأزمة الاقتصادية مع بناء الدولة العراقية الفتية لمؤسساتها الحيوية ، وقد حاولنا تحليل العوامل المؤثرة فيها لفهم أسباب وأبعاد ألازمه الاقتصادية على الميزانية العراقية والذي بدورة سيؤثر على اقتصادها ، وسنحاول في أطار بحثنا تحليل الآثار الاقتصادية والأبعاد السياسية للازمه الاقتصادية العالمية المذكورة على الميزانية العراقية ، وقد تضمنت الدراسة ثلاث محاور أساسيه اختص المحور الأول باستعراض الأزمة الاقتصادية وأسبابها أما المحور الثاني فقد سلط الضوء على أوضاع الميزانية العامة للدولة العراقية قبيل حدوث الأزمة الاقتصادية 1925–1928 ، وما رافقها من أبعاد اقتصادية على البلاد ، فيما جاء المحور الثالث بعنوان تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على الميزانية العراقية 1929–1933 ، اذ تأثر الاقتصاد العراقي بأزمة الكساد المذكورة من خلال الهبوط المفاجئ والحاد لأسعار الصادرات ، وقد حاولت الدولة ان تقوم بعض الإجراءات للتخفيف من حده هذه الأزمة الاقتصادية بالضغط على أبواب صرف الميزانية ، كما أصدرت العديد من القوانين لتشجيع الإنتاج الزراعي والصناعي0

أولا : الأزمة الاقتصادية العالمية وأسبابها

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، شهدت جميع الدول الرأسمالية وعلى رأسها (دول أوربا والولايات المتحدة الأمريكية) سنوات من الازدهار والنمو الاقتصادي لم يسبق له مثيل وعلى وجه الخصوص في المدة من عام 1923–1929 [1] ، وكان السبب في هذا الازدهار ، يعود الى وجود فائض في الطلب على السلع والخدمات ، الذي كان قد حدث نتيجة لتدمير البنية الأساسية وتهدم معظم الصناعات في أوربا بسب العمليات العسكرية أثناء الحرب العالمية الأولى ، مما تتطلب استثمارات هائلة لاستعادة النشاط الاقتصادي[2] فزادت معدلات نمو الاستثمار والتوظف ومن ثم الناتج في أوربا وأمريكا وأدى الى حالة من الازدهار في أسعار السندات بأكثر من ثلاثة أضعاف نظرا لشيوع المضاربة وشدة الطلب عليها في البورصات العالمية ، وبمرور الوقت بدأت تظهر في الأفق بوادر أزمة الكساد الكبير ، الاقتصادية التي استمرت بين (1929–1933) حيث لم ينج من أثارها أية دولة في العالم (باستثناء الاتحاد السوفيتي)[3] وهنا يشير بعض الاقتصاديين بان هناك سببين رئيسيين لظهور هذه الأزمة السبب الأول : هو أزمة المواد الخام والمنتجات الزراعية حيث أفضت الطاقات الإنتاجية الفائضة في القطاع الزراعي الى فائض في العرض من منتجات الحقل ، والى انخفاض أسعارها الى النصف لعدة سنوات ، ولهذا حدث الانهيار في قطاع الزراعة الذي كان يمثل ربع القوة العاملة [4] ، فانهار الطلب على المنتجات الصناعية ، ومن ثم تناقصت أسعارها ، وحدثت أزمة في التجارة الدولية انطلاقا من القطاع الزراعي ، حيث كانت الخامات والمحاصيل الزراعية تمثل 60% من التجارة الدولية آنذاك [5] 0

اما السبب الثاني فقد نتج عن الديون المتراكمة على عدد من الدول الصناعية في اوربا حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية تدين للحلفاء الأوربيين بحوالي (12) مليار دينار بوصفها قروضا حربية ، كذلك كانت هنالك التعويضات التي فرضها الحلفاء على ألمانيا [6] ، ولم يكن الدائنون الأوربيون على استعداد لمنح فترات سماح وتأجيل استحقاق الديون [7] 0

فكان للأسباب أعلاه أثارها المدمرة وكانت أول خطوة نحو الكساد الكبير ، وفي يوم 24 تشرين الأول من عام 1929 حصل الانهيار الكبير في بورصة نيويورك بعد طرح (13)

مليون سهم في السوق [8] ولكن الأسعار انهارت بسبب عدم وجود المشترين وانتشر الذعر وهرع المستثمرين الى البورصة في حين بدا الوسطاء بالبيع الكثيف ، وبدأت الخسائر تتحقق ، وبعد الظهر من ذلك اليوم وجد الآلاف من المساهمين أنفسهم مفلسين ، وقد تبخر ما مجموعة سبعة الى تسعة مليارات دولار في يوم واحد وانهارت البورصة بخسارة وصلت 30% من قيمتها في أكتوبر و50% في تشرين الثاني [9] ، وفي ربيع عام 1930 دخلت الولايات المتحدة الأمريكية مرحلة انكماش مما ادى الى تراجع الإنتاج والى عمليات الإفلاس ، وبسبب ثقل الاقتصاد الأمريكي (45% من الإنتاج الصناعي العالمي) انتقلت عدوى الأزمة الاقتصادية الكبرى الى الدول الغربية [10] ، وهنا لابد من الإشارة بان أزمة الكساد الكبير التي سادت كل الدول الرأسمالية كانت قد أدت الى العديد من النتائج الوخيمة من الناحية الاقتصادية أهمها ، انخفاض حجم الإنتاج القومي في البلدان الصناعية بنسبة تتراوح بين 45% و60% [11] ، حدوث بطالة على نطاق واسع تقدر بحوالي 100 مليون عاطل في مختلف دول العالم ، إفلاس مئات الآلاف من الشركات الصناعية والتجارية والمالية العالمية ، انهيار قيم عملات 56 دولة رأسمالية وحدوث تدهور بليغ في التجارة العالمية ، فضلا عن انهيار نظام النقد الدولي [12] 0

ثانيا : نبذة عن أوضاع الميزانية العامة للدولة العراقية قبيل حدوث الأزمة الاقتصادية 1925–1928

اتسم الاقتصاد العراقي بسمتين رئيسيتين ، كانتا ذات تأثير واضح علية ، السمة الأولى لكونه اقتصادا متخلفا لأنة كان اقتصادا وحيد الجانب ، يعتمد على الزراعة بصورة أساسية ، من حيث قوة العمل الموظفة فيه من جهة ، ونسبتها الى الدخل القومي من جهة أخرى [13] ، فضلا عن أنة كان بدائيا بأساليبه ودوافعه التي تستخدم في عمليات الأنتاج والتسويق ، وتخلف نظام الملكية ووسائل الأنتاج وغيرها من الأنظمة الأخرى [14] اما السمة الثانية التي لازمت الاقتصاد العراقي هي "التبعية الاقتصادية" حيث عمقت السياسة البريطانية التناقضات بين القوى الاجتماعية في العراق ، وعملت على تحويل الاقتصاد العراقي الى اقتصاد استهلاكي ، فقامت بتصدير رؤوس الأموال والاستثمارات ، فضلا عن تأسيس البنوك وتقديم القروض لكي تضمن جعل العراق سوقا للبيع وتابعا يزودها بالمواد الأولية [15] 0

لقد واجهت الدولة العراقية التي قامت تحت أشراف سلطة الانتداب البريطاني ظروفا مالية صعبة ، تمثلت هذه الصعوبات بدفع الحكومة العراقية الديون العثمانية العمومية للحكومة البريطانية سنويا بموجب معاهدة لوزان ، فضلا عن تسديدها مبالغ مالية أخرى لقاء وسائل الري والطرق والجسور ومؤسسات البريد والبرق والهاتف ، المحولة ملكيتها للحكومة العراقية حديثا ، وتخصيص ما لا يقل عن ربع واردات الدولة لتسديد نفقات الدفاع [16] ، وقد أدى هذا الالتزام مع الحاجة الماسة لضبط الأمنيين الداخلي والخارجي ، الى تخصيص اعتمادات متزايدة للجيش والشرطة [17] ، فضلا عن الصرف على أدارة شؤون الدولة الاعتيادية وفي هذا المجال كان من الضروري أيجاد الموارد اللازمة للأنفاق على التوسع الفجائي في الأداة الحكومية وتوسيع الخدمات التي تقدمها الدولة بصورة مطردة ، وأصلاح الوضع المتردي الذي خلفه العثمانيون في المرافق الاقتصادية والثقافية والصحية وغيرها [18] . اما أبواب الايراد فقد كانت واهية ومضطربة ايضا فالدولة الفتية قامت على أنقاض حكم ضرائبه فوضى وسلطته ضعيفة ، وكذلك ورثت كيانا اجتماعيا بدائيا وقوة اقتصادية منهارة ، حيث كانت أهم مصادر الدخل القومي في العراق تعتمد على الإنتاج الزراعي والحيواني ورسوم الكمارك ، وهذه الضرائب لم تكن تفي بالحاجات الجديدة المتزايدة للدولة ، ولم تكن الضرائب الأخرى بأحسن حال منها اذ لم تكن ضريبة الأملاك في المدن سهلة التطبيق ، حيث يتهاون أصحاب الأملاك ذوو النفوذ في دفعها ، كما ان ضريبة الدخل لم يتيسر تطبيقها قبل سنة 1927 ثم ضلت مدة طويلة بعد ذلك موردا ثانويا لا يعتمد علية كثيرا [19]0

وخلال السنوات الأولى من عهد الانتداب ، كانت الجهات الرسمية تشكو بصورة دائمة من ضالة التخصيصات المالية للموازنة العامة للدولة ، حتى أنها كانت تضع مبرر قلة الميزانية وقلة مواردها كلما طلب منها تحقيق مشروع ما [20] ، وفي كانون الثاني عام 1925 أصيبت الحاصلات الزراعية بأضرار كبيرة نتيجة لظهور الآفات الزراعية فارتفعت أسعار المحاصيل الأساسية وتوقفت الحكومة عن جباية الأموال[21] وألغت بعض الرسوم الكمركية على المحاصيل الإستراتيجية المستوردة من الخارج لتامين قوت الشعب ، ومنحت بعض القروض الى المحتاجين في القطاع الزراعي [22] ، ونتيجة لهذا الظرف الصعب الذي

مر بة العراق كان من الضروري أعادة النظر في الوضع المالي لتيسير تنفيذ الالتزامات المالية وتوسيع الجيش وزيادة اعتمادات الادارة والإصلاح العام للدولة ، فأوفدت الحكومة البريطانية لجنة "هلتن يانغ "في أول سنة 1925 للنظر في أيجاد الوسائل التي تكفل ميزانية متعادلة وملاحظة الأغراض المشار اليها فقدمت اللجنة المذكورة في نيسان من السنة ذاتها تقريرها ، وكان من بين الاقتراحات التي تقدمت بها ، زيادة الضرائب كمحاولة لرفع الايرادات الحكومية ، إلا أن هذا المقترح لم يجد القبول لدى الحكومة [23] ، فجاءت تخمينات الميزانية المالية لسنة 1925 بعجز مالي قدر بمبلغ (600045،8) روبية [24] ، فعملت الحكومة العراقية بالضغط على النفقات في دوائرها المختلفة ، حيث قامت في عام 1926 بتخفيض شامل للرواتب لتحقيق وفرة مالية تسهم في سد النقص الذي تعاني منه الميزانية السابقة [25] ، مما أدى الى ان تأتي الميزانية المالية لسنة 1926 بوفرة مالية أسهمت الى حدٍ ما في استقرار الوضع المالي للدولة ، و جاءت الميزانية العامة لسنة 1927 بفضلة مالية [26] نتيجة للسياسة المالية المتقدمة الذكر، فضلا عن الاجراءات التي قامت بها الحكومة والتي كانت لها دور في الحصول على هذه الوفرة ، منها تسلم الدولة العراقية ضرائب الطوابع ، وسنها قانون ضريبة الدخل ، والذي دخل حيز التنفيذ في نيسان 1927 ، الأمر الذي أدى لزيادة الإيرادات العامة [27] 0 من جانب أخر جاءت الميزانية العامة لسنة 1928 بفضلة مالية أسهت الى حد كبير في استقرار الميزانية ، فقدمت الحكومة العراقية هذه الفضلة قروضا لإدارة السكك الحديدية والبلديات [28] 0 وفيما يلي نقدم جدولا تفصيليا لتوزيع مصروفات الميزانية العامة على أبوابها المالية للمدة الممتدة 1925–1928 ، لرسم صورة تحليلية واضحة عنها :

جدول يبين الموازنات العامة للوزارات والدوائر العراقية للسنوات (1925–1928) [29]

الباب	سنة 1925	سنة 1926	سنة 1927	سنة1928
الديون العمومية ورواتب التقاعد	3714500	3788030	3830960	2286553
نسبتها المئوية	% 6،9	% 6،9	% 6،7	% 4

883824	885080	893800	957713	المخصصات الملكية
% 1،5	% 1،6	% 1،6	% 1،8	نسبتها المئوية
1102046	716610	688280	1023192،8	مجلس الأمة
% 1،9	% 1،3	% 1،3	% 1،9	نسبتها المئوية
101845	-----	-----	-----	ديوان مراقب الحسابات [30]
% 0،2	-----	-----	-----	نسبتها المئوية
118824	375960	156010	189700	ديوان مجلس الوزراء
% 0،2	% 0،7	% 0،3	% 0،4	نسبتها المئوية
134080	-----	-----	-----	وزارة الخارجية [31]
% 0،2	-----	-----	-----	نسبتها المئوية
6571470	6388556	6261485	6659692	وزارة المالية
% 11،4	% 11،2	% 11،4	% 12،4	نسبتها المئوية
14532307	15580027	14617760	13997868	وزارة الداخلية
% 25،3	% 27،3	% 26،6	% 26	نسبتها المئوية
14444654	15000000	14600000	14134404	وزارة الدفاع
% 25،1	% 26،2	% 26،5	%26،1	نسبتها المئوية
1883502	1847112	1759460	1771500	وزارة العدلية
% 3،3	% 3،2	% 3،2	% 3،3	نسبتها المئوية
3215000	2786053	2561165	2287101	وزارة المعارف

نسبتها المئوية	% 4،2	% 4،7	% 4،9	% 5،6
وزارة المواصلات والأشغال	8134995	9636630	9668170	6812722
نسبتها المئوية	% 15،1	% 17،5	% 16،9	% 11،8
وزارة الري والزراعة [32]	-----	-----	-----	5442894
نسبتها المئوية	-----	-----	-----	% 9،5
لواء السليمانية الوقتي [33]	1050000	-----	-----	-----
نسبتها المئوية	% 1،9	-----	-----	-----
مجموع الميزانية بالروبية	53920665،8	54962620	57078528	57529721

ومن خلال قراءة الجدول التالي يتضح بان تخصيصات الميزانية العراقية للمصروفات العامة كانت في تزايد مستمر ، فقد كانت عند وضع أول ميزانية بمبلغ (53920665) وفي السنة التالية زادت بمقدار(3،7%) الى أن وصلت في نهاية الامر بزيادة قدرها (5،5%) مما يدلل لنا على زيادة التشكيلات الادارية للدولة ، التي تحتاج الى مصاريف كبيرة ، أما التخصيصات المالية للوزارات والدوائر العراقية فقد اختلفت خلال هذه المدة ، بنسب متقاربة نوعا ما وبتفاوت نسبي بين سنة واخرى ، في حين يتبين لنا من خلال متابعة الجدول السابق بان وزارة الداخلية والدفاع حازتا على القسط الأوفر من التخصيصات المالية ، ويمكن ان نعزو سبب هذه الزيادة لكثرة دوائرها المختلفة ، فقد بلغت مخصصاتها سنة 1927 بنسبة 27% ، و كانت التخصيصات المالية لوزارة الدفاع كبيرة بالنسبة لمجموع الميزانية العامة ، فقد بلغت سنة 1927 بمقدار 26% ، وفي الواقع ان هاتين الوزارتين هما من المؤسسات الحكومية الضرورية ، التي يجب ان توليهما الدولة العراقية اهتماما زائداً ، وذلك لتكوين قوة كافية لحفظ الأمن الداخلي وصد الاعتداء الخارجي ، الا أننا نلاحظ في الوقت ذاته ان التخصيصات المالية للوزارات الضرورية كوزارة المعارف وغيرها ، غير كافية لتطوير التعليم الذي كان يسير بصورة بطيئة ، فالتخصيصات المالية للوزارات ذات الخدمات الاجتماعية والاقتصادية كانت مصروفاتها لا تسد حاجتها ، في وقت كانت الدولة فيه بحاجة لمؤسسات تعليمية وصحية ومشاريع خدمية وعمرانية وزراعية

وصناعية ، حيث نرى ان الزيادة في كل سنة كانت تدريجية ، فقد كانت نسبة مصروفات المعارف الى مجموع الميزانية العامة في سنة 1925 ، 4،2% ووصلت في سنة 1928 نسبة 5 % من مجموع المصروفات وهي زيادة لا تلبي طموح هذه المؤسسة الحيوية.

ثالثا : تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على الميزانية العراقية 1929–1932

كان المأزق الاقتصادي الذي عاشه العراق منذ الثلاثينيات يمثل الشغل الشاغل للحكومة العراقية والقوى السياسية ، فقد تأثر الاقتصاد العراقي بالأزمة العالمية 1929–1932 وهذا ما جعله في وضع متأرجح خاصة ما يتعلق بالوضع المالي للحكومة [34] ، فقد اعتمد الاقتصاد العراقي خلال العشرينات والثلاثينيات على الزراعة بطبيعته وكانت التمور والحنطة تمثل المرتبة الأولى من الصادرات ، اما المحاصيل المعدة للتصدير كالقطن فلم يبد ملاك الأراضي من الشيوخ آنذاك والمزارعين ميلا كبيرا للاهتمام بهذا المحصول ، وبدا بان لامتناعهم ذلك ما يبرره نظرا للهبوط في أسعار القطن العالمية في أواخر العشرينات الذي زاد من حدته الكساد العالمي بعد عام 1929 [35] ، فادى الهبوط المفاجئ لأسعار السلع الأساسية دوليا عام 1929 الى تراجع أسعار التمور والحبوب العراقية وأسعار كل الصادرات بنسبة 45% ، واثر هذا التراجع على عائدات الدولة العراقية وأدى الى تسريح عدد كبير من الموظفين وخفض الرواتب وخفضت كذلك معدلات الأجور الممنوحة للعمال المهرة في ميناء البصرة وسكك الحديدية وحقول النفط [36] 0

و تأثرت الصناعة العراقية بالأزمة العالمية عام 1929 فقد ارتكزت أعمال التصنيع في معظمها على المعامل الصغيرة التقنيات القديمة وكانت موجهة لتامين حاجات الطلب الاستهلاكي المنزلي الخاص ، وعلى الرغم من استخدام الوسائل الصناعية الحديثة في عدد من القطاعات التي يمولها راس المال الخاص والتي تعتمد على القطاع الحكومي لشراء منتجاتها ، كالصناعات النسيجية والصناعات الإنشائية لمواد البناء والتي تطورت بشكل واسع واتسع نشاطها خلال العشرينات مع توسع الأعمال العامة للدولة والوكالات الحكومية ، الا ان تقلص النفقات الحكومية أبان الأزمة المالية قد ساهم في تقليص نشاط هاتين الصناعتين وتخفيض عدد عمالها وموظفيها أمام القطاعات الصناعية الخاضعة لإدارة

الوكالات الحكومية مباشرة كالسكك الحديدية العراقية ومعاملها والتي وجدت نفسها في وضع مماثل مع تفاقم الأزمة المالية [37] 0

ومن الجدير بالذكر أن وضع العراق المالي حتى عام 1929 ، أي فترة الأزمة المالية العالمية ، كان يملك فائضا تمثل بصافي في الوفر بلغ 49 لك [38] روبية ، وقد ذهب هذا الوفر (الفائض) بصفة أساسية الى تسديد الديون العثمانية ، التي ترتبت بذمة العراق بموجب معاهده لوزان [39] 0

وعندما خمنت الحكومة العراقية الميزانية العامة لسنة 1929 بوفرة مالية ، لم يكن هذا التخمين في محله اذ حدث في السنة المذكورة عجز استنفذ القسم الأعظم المتجمع من فضلة الميزانية السابقة ، وكان السبب الرئيسي لحصول هذا العجز هو دفع الحكومة العراقية جزءاً من الديون العثمانية ، وهو ما نوه عنه ، فضلا عن حلول الأزمة الاقتصادية العالمية ، والتي تسببت بأضرار كبيرة للمحاصيل الزراعية [40]، كما أصيبت الزراعة بنكبة كبيرة جراء فيضان سنة 1929 [41] واستيلاء الجراد على بعض الألوية ، وبما أن اقتصاد العراق مرتكز في الأساس على المنتجات الزراعية والحيوانية فقد تعرضت تلك المنتجات الى التدهور وقابلها قلة القدرة الشرائية عند العامة وضالة أحوال الدولة المالية فتسبب ذلك بنقص المدخولات [42] ، مما اضطر الحكومة لشطب مبالغ لا يستهان بها من الايرادات الزراعية غير المستحصلة وارجاع قسم من التي أمكن تحصيلها الى أصحابها ، كما قدمت الدولة للمتضررين من الزراع السلف المالية دون فوائد مالية [43] ولكون العراق مرتبطاً مباشرة بأسواق بريطانيا التي تأثرت كثيرا بالأزمة الاقتصادية العالمية ، فقد عانى الاقتصاد العراقي من وطأة هذه الأزمة [44] على الرغم من وجود عوامل أسهمت في جعل أثارها اخف مما تركته في أنحاء العالم ، كوجود الزراعة المختلطة ، وتزايد الطلب على التمور العراقية في البلاد ذات القوة الشرائية المنخفضة كالهند [45] ومع هذا كله انعكست أثار الأزمة بشكل واضح على الحياة الاقتصادية في العراق ، وبدا ظهور الأزمة بتدهور أسعار الشعير ، الذي يعتبر من أهم صادرات العراق سنة 1929 ثم عم هبوط الأسعار سائر الحاصلات الأخرى [46] ، وقد أشار وزير المالية ياسين الهاشمي في تقريره المؤرخ في تشرين الثاني 1929 الى مدى تأثير الأزمات وانعكاسها على حياة العراق الاقتصادية قائلا : "ان حالة الزراعة هذه السنة وما

أصابتها من النكبات سواء بسبب الفيضان والجراد والأزمة الاقتصادية ، سببت توقف تصريف المحاصيل وهبوط الأسعار ، وأصبحت في حالة خطرة ومهدده بالانقطاع " [47]0

نتيجة لتفاقم أثار الأزمة الاقتصادية تعرض العراق خلال سنوات (1930–1932) الى كساد وضيق أرهق خزينة الدولة ، فواجهت الميزانية العامة صعوبات كبيرة في دفع النفقات اليومية ورواتب الموظفين [48] اذ تدهورت أسعار الحاصلات الزراعية ، واتجهت قيمة الاستيراد والتصدير نحو الهبوط وأصبحت موازنة الميزانية متعذرة للتضاؤل في حصيلة الضرائب الزراعية وهو من أهم أبواب ايرادات الدولة [49] ، وقد صورت إحدى الصحف المحلية واقع الأزمة في سنتها الثانية ذاكرة بان "الأزمة الاقتصادية تأبى الا اشتدادا وعدد العاطلين والخاسرين والمفلسين يتضخم كل يوم وكل ساعة " [50] ، كان لتفاقم أثار الأزمة وشدة وطأتها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي تأثير واضحُ في أضعاف مركز الحكومة واسقاط الوزارة ، فحينما اقترحت وزارة ناجي السويدي (18 تشرين الثاني 1929– 9 آذار 1930) تقليص عدد الموظفين البريطانيين وتحديد صلاحية المستشارين لمحاولة تخفيف أثار الأزمة الاقتصادية [51] رفض المندوب السامي البريطاني ذلك مصرا على استمرار نفوذ الموظفين البريطانيين وصلاحياتهم ، طالبا من الملك فيصل عدم المصادقة على قرار مجلس الوزراء المتضمن اقتراحات السويدي أنفة الذكر، فتأزم الوضع السياسي واستقالت وزارة السويدي في 9 آذار 1930 [52] 0

كان تأثير الأزمة الاقتصادية وخطرها واضحا وله تأثير مباشر على الحكومة مما جعل الحكومة تبحث عن التدابير اللازمة لمعالجتها ، وكان واضحا ذلك من التقرير الذي رفعة رئيس الوزراء نوري السعيد الى الملك فيصل الأول في 26 آذار1930 وجاء فيه "أن الموقف الاقتصادي يدعو للقلق ، ويحتاج الى عناية كبرى لتحديد الخسائر الناجمة عن هبوط الأسعار ، وأجراء تخفيض في فصول ميزانية سنة 1930 التي قدمت مؤخرا الى مجلس الأمة ، والنظر في التدابير التي يمكن لالتجاء اليها لمعالجة موقف البلاد الاقتصادي" [53] ، فيما اعد الملك فيصل الأول تقريرا مهما عن أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية وأثارها على العراق ، ورفعه إلى الحكومة في 2 تشرين الثاني عام 1930 [54] وضمنه جملة من الاقتراحات لمعالجة الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة ، و جاء من ضمنها

مقترح يدعو لالغاء الدوائر الحكومية التي لا تشكل تأثيرها مباشرا على البنية الادارية للدولة العراقية [55] ، مقترحا الغاء وزارة الري والزراعة ، فقرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 6 تشرين الثاني عام 1930 الغاء وزارة الري والزراعة [56] ، تنفيذاً لمقترحات الملك فيصل ، التي وردت في تقريره ، وتخويل وزير الأشغال والمواصلات ، سلطات وزير الري والزراعة ، وألحقت الدوائر التابعة للأخيرة بوزارة الأشغال والمواصلات [57] 0

وعند تحضير موازنة سنة 1930 رأت وزارة المالية نفسها أمام مدخولات تعجز عن سد مصروفات الدولة ، على الرغم من سياسة الاقتصاد والتخفيض التدريجي الذي طرا عليها ، وكان السبب الرئيسي لذلك قلة المدخولات من الضرائب الزراعية نتيجة للهبوط في أسعار الحاصلات الزراعية جراء الأزمة الاقتصادية [58] ، فاستدعى السير هلتن يانغ لمعالجة الوضع ، فاقترح على الحكومة العراقية في 15 حزيران 1930 تخفيض نفقات الدولة بضغط الخدمات غير المنتجة كالجيش ، والاستغناء عن قسم من الموظفين ، وزيادة الايرادات بزيادة رسوم الاستيراد على السلع الكمالية والمكوس على التبغ ، وزيادة القوة الشرائية ، وتشجيع الانتاج بتخفيض رسوم الاستيراد عن سلع الاستهلاك الضرورية وسلع الانتاج ، وتخفيض الضرائب الزراعية وتزييد رسوم الاستهلاك ، وطبقا لمقترحات يونغ رفعت نسبة ضريبة الدخل [59] و زيدت ضريبة المواشي وضريبة الأملاك ورسوم الطوابع وخفضت الرواتب والمكافآت التقاعدية حتى أواخر سنة 1930 وقلصت عدداً من الوظائف [60] 0 لم تحل هذه الإجراءات دون تحقق عجز في موازنة سنة 1930 ، ولذلك استمرت السياسة السابقة في الضغط على أبواب الصرف خلال سنة 1931 المالية وصدرت قوانين متعددة لتشجيع الانتاج الزراعي والصناعي [61] 0

وفي ظل الأزمة المالية التي واجهت الحكومة العراقية تم توقيع في 24 اذار عام 1931 اتفاقية تمنح شركة (Ipc) امتيازا حصريا للتنقيب في شمال العراق بكاملة فضلا عن إعفاءات ضريبية مهمة مقابل ان تدفع الشركة مبالغ مالية كبيرة بالذهب الى ان يبدأ التصدير ، ويمكن ان تسترد هذه المبالغ لاحقا ، وكان لهذا الاتفاقية اثر كبير اذ شكلت عائدات النفط في الفترة الممتدة ما بين 1931 الى 1932 ما يقارب 20% من ايرادات الحكومة

العراقية ، أضف الى أن وصول هذا الإيراد في فترة الأزمة عالج العجز الذي كانت تعاني منة الحكومة في تلك السنة [62] 0

كان الموقف المالي حرجا حين استلمت الحكومة العراقية في الاول من اب مدفوعات شركة النفط العراقية وفق الاتفاق الذي تم التوصل الية اعلاة ، فتيسر حينئذ سد العجز المتراكم في الخزينة [63] ، وتسير شؤون الدولة ، وبسبب حصر مدفوعات شركة النفط العراقية بأعمال رئيسية خاصة [64] قدمت الحكومة لمجلس النواب أثناء مناقشة الميزانية العامة ، مشروع "قانون التعريفة الكمركية" رقم 19 لسنة 1932 كضرورة مستعجلة ، فصدق علية المجلس ، وفية زيدت رسوم الاستيراد [65] ، فكان ختام سنة 1932 المالية نهاية أثار الأزمة عن موازنة الدولة ، كما ارتفعت حصيلة الضرائب الزراعية خلال تلك السنة بتحسن أسعار الحاصلات ، وبدأت قيمة تجارة الاستيراد بالارتفاع وتيسر في أواخر سنة 1932 وفره مالية [66] 0

جدول يبين الموازنات العامة للوزارات والدوائر العراقية للسنوات (1929–1932)[67]

الباب	سنة1929	سنة 1930	سنة 1931	سنة 1932 [68]
الديون العمومية ورواتب التقاعد	2891450	3135600	3107600	3045748
نسبتها المئوية	% 4،9	% 5،9	% 6،5	% 6،4
المخصصات الملكية	875930	874256	779050	790935
نسبتها المئوية	% 1،5	% 1،6	% 1،6	% 1،7
مجلس الأمة	618190	579602	575670	579404
نسبتها المئوية	% 1،1	% 1،1	% 1،2	% 1،2
ديوان مراقب الحسابات العام	114000	125700	127250	126489
نسبتها المئوية	% 0،2	% 0،2	% 0،3	% 0،3

ديوان مجلس الوزراء	117450	152458	97900	143848
نسبتها المئوية	% 0،2	% 0،3	% 0،2	% 0،3
وزارة الخارجية	180791	248600	310900	355086
نسبتها المئوية	% 0،3	% 0،5	% 0،7	% 0،7
وزارة المالية	6352140	6824494	5645720	5618262
نسبتها المئوية	% 10،9	% 12،8	% 11،9	% 11،8
وزارة الداخلية	15686949	14745735	13358930	13615232
نسبتها المئوية	% 26،8	% 27،7	% 28،1	% 28،6
وزارة الدفاع	13000000	10843245	9960400	10257415
نسبتها المئوية	% 22،2	% 20،4	% 20،9	% 21،5
وزارة العدلية	1922216	1864556	1717410	1806051
نسبتها المئوية	% 3،3	% 3،5	% 3،6	% 3،8
وزارة المعارف	3760870	4005509	4083620	4192708
نسبتها المئوية	% 6،4	% 7،5	% 8،6	% 8،8
وزارة المواصلات والأشغال	7635968	5981788	7807530	7084692
نسبتها المئوية	%13	% 11،2	% 16،4	%14،9
وزارة الري والزراعة	5386130	3876287	----	----
نسبتها المئوية	% 9،2	% 7،3	----	----
مجموع الميزانية بالروبية	58542084	53257830	47571980	47615870 روبية

يتضح من الجدول أعلاه بان هناك انخفاضا ملحوظا في الميزانية العراقية خلال هذه المدة ، فضلا عن الهبوط الكبير بين أبواب مصروفات هذه السنوات المالية ، ويرجع ذلك لتأثير الأزمة العالمية على الاقتصاد العراقي ، والذي اضر بدورة على المدخولات العراقية ، في حين بقي فصلا وزارة الدفاع ووزارة الخارجية الفصلين المتصدرين النسب الأكبر من حصة الميزانية العامة ، وقد لوحظ من خلال الجدول أعلاه تعرض وزارة الدفاع الى انخفاض في التخصيصات المالية ، وهو انخفاض لم نشهده في السنوات السابقة ، مما يدلل حجم تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على الميزانية العراقية كما أسلفنا فيما تقدم ، كما لوحظ أن وزارة الري والزراعة قد تم الغاؤها ودمجها مع وزارة الأشغال والمواصلات ، بهدف تخفيض النفقات عن كاهل الميزانية العامة ، وعلى العموم كانت الأزمات المالية التي مرت بها الدولة العراقية السبب الرئيسي وراء تدهور الميزانية العامة ، الأمر الذي أدى الى أن تأتي التخصيصات المالية لبعض الوزارات الرئيسية بشكل لا يتناسب مع متطلباتها الضرورية 0

الخاتمة

1-لكون الاقتصاد العراقي اقتصاداً وحيد الجانب يعتمد على الزراعة لتمويل ميزانيته السنوية ، وبسبب هبوط أسعار هذه المحاصيل الزراعية ، التي جاءت بفعل تراجع الاقتصاد العالمي ، لذلك فقد تركت هذه الأزمة أثارها السيئة على ميزانية الدولة العامة ، اذ كان لطبيعة الاقتصاد العراقي القائم على الزراعة وعدم تنوع الهيكل الإنتاجي ، إثارة السيئة على الصادرات العراقية ، حيث اقتصرت الصادرات على المنتجات النباتية والحيوانية كالحبوب والتمور والجلود والأصواف ، مما أدى الى تكدس كميات هائلة من تلك السلع في المخازن ، وانخفضت أسعارها وانتشرت البطالة وانخفضت مستويات المعيشة بسبب نقص الطلب العالمي 0

2-كان تأثير الأزمة المالية العالمية أكثر شدة على الاقتصاد العراقي وذلك لارتباطه بالسوق الرأسمالي بفعل الهيمنة والتبعية للاحتلال البريطاني ، الذي كان يوجه الاقتصاد

العراقي بما يخدم مصالحة ، خاصة وان أكثر صادرات العراق الخارجية كانت تتم مع بريطانيا ومستعمراتها 0

3-واجهت الدولة العراقية التي قامت تحت سلطة الانتداب البريطاني ظروفا مالية صعبة ، وقد تمثلت هذه الصعوبات بدفع الحكومة العراقية الديون العثمانية العمومية للحكومة البريطانية سنويا بموجب معاهدة لوزان ، فأصبحت هذه الديون ثقلا كبيرا على الميزانية العامة للدولة العراقية 0

4-كان تأثير الأزمة الاقتصادية وخطرها واضحا ومباشرا على ميزانية الدولة العراقية ، مما جعل الحكومة تبحث عن التدابير اللازمة لمعالجتها فأجرت تخفيض في فصول الميزانية العامة ، لإسعاف موقف البلاد الاقتصادي المتدهور ، فخفضت رواتب الموظفين ودعمت الفلاحين عن طريق تقديم القروض والسلف لهم ، كما الغت بعض الدوائر الحكومية التي لا تشكل تأثير مباشرا على البنية الإدارية للدولة العراقية 0

5- كان الموقف المالي للدولة العراقية حرجا حين استلمت الحكومة ، من شركة النفط العراقية مبلغا ماليا ، استطاعت من خلاله ان تسد العجز المتراكم في الميزانية العامة ، فكان ختام سنة 1932 المالية نهاية أثار الأزمة عن الميزانية العامة ، اذ تيسرت في أواخر سنة 1932 وفره مالية ، استطاعت ان تيسر امور الدولة0

Refrences

1- فؤاد مرسي ، الرأسمالية تجدد نفسها ، عالم المعرفة ، الكويت ، 1990 ، ص 146 0

2- جريدة القبس ، ازمة 1929 ، هل يعيد التاريخ نفسة ، العدد (12360) ، تشرين الاول ،2007 0

3- رمزي زكي ، التاريخ النقدي للتخلف ، المجلس الوطني للثقافة ، الكويت ، 1978 ، ص94 0

4- خزعل البيرماني ، التاريخ الاقتصادي ، شركة الطبع والنشر الاهلية ، بغداد 1968 ، ص291 0

5- مروان عطوان ، الاسواق النقدية والمالية ، ج2 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ص100-101 0

6- معاهدة فرساي :عقدت هذه المعاهدة في عام 1919 بقصر فرساي في فرنسا، خلال مؤتمر الصلح ضد المانيا ، واعترفت بموجبها الاخيرة عن مسؤوليتها في اشعال الحرب العالمية الاولى، وترتب عليها بموجبها تحمل تعويضات الحرب مع فرض قيود عسكرية عليها ، يراجع : عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ج3، ط4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، عمان ، 2001 ، ص125

7- عاشور شوقي ، اثر الأزمات المالية على التكتلات الاقتصادية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة خيضر بسكرة ، الجزائر ، ص41 0

8- عناد مجداب بدر ، الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي ، مجلة الدراسات الدولية ، العدد 13، بغداد ، ص18-19 0

9- محمد عبد الوهاب العزاوي وعبد السلام محمد خميس ، الأزمات المالية قديما وحديثا أسبابها ونتائجها والدروس المستفادة ، دار أثراء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2010 ، ص36 0

10- سميح مسعود ، الأزمة المالية العالمية نهاية الليبرالية الموحشة ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2010 ، ص9 0

11- فائق طهبوب ومحمد سعيد حمدان ، تاريخ العالم الحديث والمعاصر ، الشركة العربية المتحدة للتسويق ، جامعة القدس ، فلسطين ، 2008، ص234 0

12- ايمان متعب محي التميمي ، الأزمة الاقتصادية العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية الأسباب والنتائج ١٩٢٩-١٩٣٣، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية – الجامعة المستنصرية ،٢٠٠٣ ، ص12-14 0

13- ناطق السكوني ، مدى التقدم الاقتصادي في العراق ، بغداد ، 1960 ، ص3 ؛ سعيد عبود السامرائي ، اقتصاديات العراق ، بغداد ، 1970 ، ص90 0

14- عماد احمد الجواهري ، تاريخ مشكلة الأراضي في العراق 1914 – 1932 ، بغداد ، 1978 ، ص83–84 0

15- البرت منتشافيلي ، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة هاشم التكريتي ، بغداد ، 1978 ،ص102 0

16- فبموجب الاتفاقية المالية الموقعة في 25 آذار 1924 والملحقة بمعاهدة 1922 العراقية – البريطانية تنقل ملكية المرافق العامة المذكورة بمبلغ يعادل 707،5 ألف دينار ، وبفائدة قدرها 5% ، بأقساط سنوية خلال عشرين سنة من تاريخ تنفيذ الاتفاقية المالية ، وان تخصص حكومة العراق مالا يقل عن 25% من ايرادات الحكومة لسد نفقات الدفاع عن العراق والمحافظة عن الأمن فيه ، للتفاصيل يراجع : فؤاد الراوي، المعجم المفهرس – للمعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات والمواثيق والعهود والأحلاف التي ارتبط بها العراق مع الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات الأجنبية من عام 1921 ، ج1، بغداد ، 1974 ، ص106–108 0

17- كان وضع الأمن الداخلي والخارجي خلال هذه الفترة مضطربا لأسباب منها : حركات الجيش التركي على الحدود الشمالية قبل حسم قضية الحدود سنة 1926 ، الثورات الكردية المتوالية منذ سنة 1919 حتى سنة 1924 ، خلافات الحدود بين العراق ونجد وتبادل الغزو بين القبائل ولم يستقر الوضع حتى سنة 1930 ، تبادل الغزو بين القبائل العراقية والقبائل السورية0يراجع : مظفر حسين جميل ، سياسة العراق التجارية ، القاهرة ، 1949 ، ص64 0

18- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج1، ط 7 ، بغداد ، 1988 ، ص29 0

19- Matthew Williams , The British Experience In Iraq From 1914–1926 , Athesis presented to the Faculty of the US Army Command and General Staff College in partial , degree Master Of Military

ART And Science Strategy , University of San Diego , Kansas , 2004, P25.

20- جريدة العالم العربي ، العدد 102 ، في 2تموز 1924 0

21- نادية جاسم كاظم الشمري ، التجارة العراقية 1921-1958 دراسة تاريخية ، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية ، المجلد 6 ، العدد 2 ، 2016 ، ص225 0

22- سعد كاظم حسن ، تاريخ النقود العراقية 1921 – 1958، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية – ابن رشد ، بغداد ، 1997، ص29 0

23- ستيفن همسلى لونكرك ، العراق الحديث من سنة 1900 إلى سنة 1950، ج1، ترجمة سليم طه التكريتي، بغداد ، 1988، ص 267 –270 0

24- الروبية : عملة هندية مصنوعة من الفضة ، ادخلها البريطانيين الى العراق في أعقاب احتلاله ، وتعادل (75) فلس ، وبقيت متداولة حتى سنة 1932، حيث صدرت العملة الوطنية العراقية (الدينار) يراجع: يعقوب سركيس ، مباحث عراقية في الجغرافية والتاريخ والآثار وخطط بغداد، القسم الثالث ، جمع وتحقيق معن حمدان علي ، بغداد ، 1981 ، ص45 0

25-Geoff Burrows and Phillpe.Cobbin , Financial Nation Building in Iraq 1920-1932, Department of Accounting and Business Information system The University of Melbourne , 2010 , p8-9.

26- تقرير سكرتير مجلس النواب عن أعمال اللجان الدائمة في مجلس النواب للاجتماع الاعتيادي لسنة 1927 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1927 ، ص30

27- Geoff Burrows and Phillpe.Cobbin, Op.Cit ,p.12.

28- British Reports Submitted to the League of Nations on the Progress of the British Administration in Iraq in the years of the Manddte,1930, Part (9), London, 1931,p.59

29- الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على : د0ك0و، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة 1248/ 311 ، الميزانية العامة للدولة بتاريخ 1 نيسان 1925- الى 31 اذار 1926 ؛ د0ك0و، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة 1251/ 311 ، ميزانية الدولة العامة ، بتاريخ 1نيسان 1926 -31 اذار 1927 ؛ د0ك0و، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة 1252/ 311 ، ميزانية الدولة العامة ، بتاريخ 1 نيسان 1927 -31 اذار 1928 0

30- كان ديوان مراقب الحساب العام فصل من فصول مجلس الأمة ، ونتيجة للتطورات التي ظهرت في تشكيلات الدولة افرد لة باب خاص في الميزانية منذ عام 1928 ، فشمل هذا الباب فصل لرواتب الديوان ، والمخصصات والخدمات ، يراجع : وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة 1928، مطبعة دنكور الحديثة ، بغداد ، 1936 ، ص141 0

31- كانت موازنة وزارة الخارجية تتبع موازنة رئاسة الوزراء حتى عام 1928 عندما افرد بابا خاصا لها ولمخصصاتها المالية ، وقد تألف هذا الباب من عدة فصول ، شملت : رواتب الوزارة ، المخصصات والخدمات ، والممثليات السياسية والقنصلية ، يراجع : وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة 1928، ص148 0

32- كانت دائرة الري تابعة لباب وزارة الأشغال والمواصلات ، ودائرة الزراعة تابعة لوزارة الداخلية حتى سنة 1928 حيث افرد لهما بابا مستقلا في الميزانية العامة ، يراجع : حسين علي فليح ، وزارة الزراعة في العراق 1952-1963 دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية – ابن رشد ، جامعة بغداد ، 2015 ، ص23 0

33- ومن المفيد ان نذكر هنا ، ما يوضحه الجدول السابق من تخصيصات مالية للواء السليمانية ، بان الأخيرة وضعت لها مخصصات مالية خلال موازنة 1925 على حده ، دون الألوية الأخرى ، نتيجة للاضطرابات السياسية التي كان يعاني منها اللواء ، بأعقاب الثورات التي تعرض لها اللواء [1] ، فيما أدمجت موازنتها المالية منذ عام 1926 مع جميع الألوية العراقية ، يراجع : كاظم حبيب ، لمحات من نضال حركة

التحرر الوطني للشعب الكردي في كردستان العراق ، ط2 ، دار ائراس للطباعة والنشر ، اربيل ، 2005 ، ص83–102 0

34– تشارلز تريب ، صفحات من تاريخ العراق ، ترجمة : زينة جابر ادريس ، ط1 ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، 2006 ، ص112.

35– حنا بطاطو ، العراق –المجلد الثاني (الحزب الشيوعي) ، ترجمة عزيز الرزاز ، ط1، المكتبة الايرانية منشورات فرصاد ، طهران ، 2006 ، ص61 ؛

36– Great Britain , Special Report on the progress of Iraq during the period 1920–1931 , London 1933, p213.

37– هنري فوستر ، نشاة العراق الحديث ، ترجمة سليم طة التكريتي ، ج2، دار الفجر للنشر والتوزيع ، 1989، ص395–396 0(تاكد)

38– الك : يعادل مئة ألف روبية ، يراجع : عباس العزاوي ، تاريخ النقود العراقية لما بعد العهود العباسية ، بغداد ، 1958 ، ص40 0

39– اشترى وزير المالية ياسين الهاشمي في سنة 1927 بهذه الفضلة المتراكمة سندات وكوبونات الديون العثمانية التي وقع على العراق قسم منها ، وتمكن من تقديمها الى مجلس الديون فسدد القسم الأكبر منها بذلك ، أما الباقي فقد تقرر دفعة بسبعة أقسام سنوية بمعدل 000، 63 دينار سنويا ، فدفع في سنة 1929 المبلغ المذكور أعلاه عن ثلاثة أقساط دفعة واحدة ، وبقيت أربعة أقسام دفعت في سنوات 1930 ، 1931 ،1932 ، 1933 ، وبذلك سددت حصة العراق من هذه الديون ، يراجع : احمد عبد الباقي ، ميزانية الدولة العراقية تحضيرها وتحليلها ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، 1947 ، ص93 0

40–British Reports Submitted to the League of Nations on the Progress of the British Administration in Iraq in the years of the Manddte,1930, Part (9), London, 1931,p.59

41- صابرين كريم مناتي وحسين علي المصطفى ، الآثار الاقتصادية لفيضانات نهري دجلة والفرات 1923-1954 ، مجلة أبحاث البصرة (العلوم الانسانية) المجلد 37 ، العدد 4 ، السنة 2012 ، ص106 0

42- بيداء علاوي شمخي الشويلي ، يوسف غنيمة حياته – نشاطاته (1885 – 1950) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية – ابن رشد ، جامعة بغداد ، 2003 ، ص133 ؛ فلاح محمود خضر البياتي، مدينة الهندية (طويريج) في العهد الملكي 1921-1958، ج2، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية : جامعة بابل ، 2011 ، ص49 0

43- أصدر الملك فيصل مرسوم رقم (42) لسنة 1929 وقد وافق عليه مجلس النواب ، وجاء بمادته الرابعة على فتح فصل جديد بعنوان "سلف للزراع الذين تضرروا من جراء الفيضان " وقد أعطت هذه السلف الى أصحاب المحاصيل الذين تلفت محاصيلهم بنسبة 50% ، ومنحت هذه السلف بدون فوائد ، للتفاصيل يراجع : د0ك0و ، ملفات ديوان مراقب الحسابات العام ، رقم الملفة 3215/790 ، مساعدات مالية لمنكوبي الفيضانات لسنة 1929 ، رقم الوثيقة 1 ، ص1-3 0

44- مظفر حسين جميل ، سياسة العراق التجارية ، القاهرة ، 1949 ، ص97 0

45- مجلة غرفة تجارة بغداد ، العدد 4، في نيسان 1939، ص349 0

46- Mohammed Tarbush, The Role of the Military in Politics, a Case Study of Iraq to 1941 , London , 1983,p24 .

47- د0ك0و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/1412 ، تقرير وزير المالية ياسين الهاشمي عن الحالة الاقتصادية العامة في25 تشرين الثاني 1929، وثيقة رقم 14 ، ص88 0

48- سعيد عبود السامرائي ، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العراقي ، مطبعة القضاء ، النجف ، 1973، ص 131 0

49- British Reports Submitted to the League of Nations on the Progress of the British

Administration in Iraq in the years of the Manddte,1930, Op.Cit ,p.16.

50- جريدة العالم العربي ، العدد 2240 ، في كانون الأول لسنة 1931 0

51- أناس حمزة الجيلاوي ، الموظفون البريطانيون في العراق خلال فترتي الاحتلال والانتداب (1914-1932) ، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والانسانية ، العدد 7 ، جامعة بابل ،2012 ، ص207 0

52- ناجي شوكت ، سيرة وذكريات ثمانين عاماً 1894-1974، ج1،ط2 ، مطبعة الخلود ، بغداد ، 1990 ، ص174 0

53- د0ك0و، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفه 32110/271 ، كتاب ديوان مجلس الوزراء الى الديوان الملكي بتاريخ 29 مايس 1930 ، وثيقة رقم 6 ، ص7 0

54- د0ك0و، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفه 311/4079 ، الأزمة الاقتصادية العالمية ، تشرين الثاني 1930 ؛ نوري عبد الحميد خليل ، الملك فيصل الأول بين المطالب الوطنية والضغوط الانكليزية ، أفاق عربية ، العدد 3 ، اذار 1990، ص72 -75 0

55- Geoff Burrows and Phillpe.Cobbin, Op.Cit ,p.14

.

56- د0ك0و، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة 311/390 ، مقررات مجلس الوزراء 1930-1931 الجلسة المنعقدة بتاريخ 6 تشرين الثاني 1930، وثيقة رقم 3، ص4-6 0

57- د0ك0و ، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/1412 ، التقارير المالية والاقتصادية ، تقرير الملك فيصل الأول المرسل إلى مجلس الوزراء عن الحالة الاقتصادية الراهنة في العراق ، وثيقة رقم 2، 3 ، ص3-8 0

58- د0 ك0 و، وزارة المالية ، رقم الملفه 32110/84 ، قانون إلغاء وزارة الري والزراعة، رقم (19) لعام 1931، وثيقة رقم 41 ، ص69 0

59- د0ك0و، وزارة الداخلية ، الديوان ، رقم الملفة 32050/663 ، ، التقرير الذي وضعة السير هلتن يانغ في حزيران 1930 ، وثيقة رقم 2 ، ص4 –7 0

60- قامت وزارة نوري السعيد الاولى (23 اذار 1930 – 19 تشرين الاول 1931) في تشرين الثاني 1930 بتخفيض الرواتب والمكافأت التقاعدية بنسبة 5% للدرجة الوظيفية الأولى و6% للدرجة الثانية و8% للدرجات الأخرى ، على ان يسري هذا القانون لمدة خمسة أشهر تنتهي في 31 اذار 1931 ، ولا يشمل ذلك رواتب الموظفين الأجانب ، يراجع : جريدة الاخاء الوطني ، العدد 65 ، في 15 تشرين الأول 1931 0

61- مظفر حسين جميل ، سياسة العراق التجارية ، القاهرة ، 1949 ، ص23 0

62- وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة 1931 ، مطبعة دنكور الحديثة ، بغداد 1932 ، ص735 0

63- استلمت الحكومة من شركة النفط العراقية خلال سنة 1931 المالية 250، 869 دينار ، يراجع :

Geoff Burrows and Phillpe.Cobbin, Op.Cit ,p.15

64- British Reports Submitted to the League of Nations on the Progress of the British Administration in Iraq in the years of the Manddte,1930, O.p.Cit,p.88 .

65- Ibid , p. 89 .

66- سعيد حمادة ، النظام الاقتصادي في العراق ، المطبعة الأمريكانية ، بيروت ، 1938 ، ص477 ؛ سعيد عبود السامرائي ، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العراقي ، ص 131 0

67- الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على : د0ك0و، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة 311/1256 ، ميزانية الدولة العامة بتاريخ 15كانون الثاني الى كانون الاول لسنة 1930 ، وثيقة رقم 8 ، ص12–24 ؛ د0ك0و، ملفات البلاط الملكي

، رقم الملفة 311/1258 ، ميزانية الدولة العامة الصادرة في اذار الى كانون الأول لسنة 1931 ، وثيقة رقم 11، ص21–27 ؛ الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة 1931، مطبعة دنكور الحديثة ، بغداد ، 1931 ، ص371–382 ؛ د0ك0و ، ملفات البلاط الملكي ، لائحة قانون الميزانية العامة للدولة ، الصادرة في كانون الثاني الى كانون الاول لسنة 1932 ، وثيقة رقم4 ، ورقم 5 ، ص14–27 ؛ وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة 1932 ، مطبعة دنكور الحديثة ، بغداد ، 1932 ، ص71 –83 0

68– يجب ان ينوه الباحث بأنة قام بتحويل قيمة الدينار الى الروبية في سنة 1932 ، ليتسنى للقارئ ان يقارن ويرسم صورة واضحة بين مصروفات هذه الأبواب 0